

للضحايا الفلسطينيين الأبرياء، ومتجاهلاً أن الحصار المفروض ليس بسبب الصواريخ. أما من الناحية الجوهرية فهل أبو مازن يريد إخراج الفلسطينيين في قطاع غزة من دائرة الصراع مع الاحتلال، هل ينقضي أي دور لأي فلسطيني يغادر منطقتهم، وما هو مستقبل مليون لاجئ فلسطيني في قطاع غزة لم يعودوا إلى ديارهم وممتلكاتهم.

٤- لماذا استخفاف أبو مازن بهذا الشكل بقضية أسر الجندي الصهيوني جلعاد شاليت، ولماذا حمل الفلسطينيين مسؤولية الضحايا الذين سقطوا على أيدي الاحتلال بعد أسر شاليت، رافضاً في أي شكل أن يوجه أي إدانة للاحتلال أو أن يحمل الاحتلال المسؤولية، مع العلم أن شاليت أسر من داخل دبابه ولم يكن سائحاً في قطاع غزة.

وعاد أبو مازن ليخطئ خطأ كبيراً ينم عن ضعف مستواه، حين أشار باعتزاز إلى أن أولمرت تعهد له بإطلاق سراح عدد من الفلسطينيين الأسرى في سجون الاحتلال بعد إطلاق سراح شاليت. وإذا كان أبو مازن يتق بأولمرت فالفلسطينيون لا يتقون به.

٥- لوحظ أن أبو مازن دافع بشكل كبير عن وثيقة الأسرى، لكن ما يلفت الانتباه أن أبو مازن دافع عن الصيغة القديمة للوثيقة، ولم يدافع عن وثيقة الوفاق الوطني التي ناقشت وثيقة الأسرى وحسنتها وطوّرتها وعدلتها لتحظى بأكبر إجماع فلسطيني، وليطوّر مضمونها السياسي، ولتتحول لاحقاً إلى قاعدة أساسية لأي حكومة وحدة وطنية. وهو ما يهرب منه أبو مازن حالياً لأن وثيقة الوفاق الوطني لا تعترف بـ(إسرائيل).

٦- مسألة الدعوة إلى انتخابات مبكرة ليست من مهام أبو مازن وليست من صلاحياته. فالمجلس التشريعي هو سيد نفسه، وحله لا يتم حتى في أوقات الطوارئ. ومن ثم إذا كان أبو مازن يتدبر بمسألة الشعب هو مصدر السلطات فلماذا تنكر أبو مازن وجماعته لخيار الشعب الانتخابي؟ وإذا رفض أبو مازن وصول حماس إلى الحكومة والتشريعي فهل سيقبل باستلامها الرئاسة والحكومة والتشريعي في الانتخابات القادمة، ولماذا لم يعرض أبو مازن مسألة الاعتراف بـ(إسرائيل) أو إسقاط حق العودة على التصويت، ولماذا لم يعرض اتفاق أوسلو على التصويت ويعيد القضية للشعب؟

باختصار إن أبو مازن وجماعته يخططون لسرحية انتخابية تزويرية جديدة ضد إرادة الناس وقناعاتهم وضد الخيار الحر، وهذا ما لا تقبله حماس ولا كل القوى الحية. وإذا كان أبو مازن يريد التصحيح فليقبل بالعودة أيضاً إلى اللاجئين الفلسطينيين في الخارج. ■

التشريعي يجتمع أو لا، وهل هناك رئيس سلطة لا يعرف ما إذا كان المجلس التشريعي يجتمع أم لا؟

١٢- قال أبو مازن إننا تحولنا من مناضلين إلى متسولين، وهذا كلام بعيد كل البعد عن الحقيقة، فالشعب الفلسطيني مناضل ومقاوم وهو لا يبحث عن مساعدات. لكن مشكلة أبو مازن أنه كان يطلب المرتبات من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان، وورط الفلسطينيين في ذلك، وهناك من يحاول تجاوز هذا المأزق.

في السياسة

المدقق في خطاب أبو مازن يستطيع أن يصل إلى مجموعة من الخلاصات والاستنتاجات السياسية والتي منها:

١- إن أبو مازن وجماعته مسؤولون بشكل مباشر عن عملية الاغتيال التي تعرض لها رئيس الوزراء إسماعيل هنية. كان أبو مازن يهدف إلى إسقاط هذه الحكومة عبر الشارع أو الأجهزة الأمنية أو حكومة تكنوقراط، ولما فشلت هذه الخيارات جاءت عملية الاغتيال، ولما فشلت لم يبق أمام أبو مازن غير الطريق غير الدستورية.

٢- إن جوهر ما طرحه عباس في خطابه يتلخص في ضرورة اعتراف أي حكومة فلسطينية بـ(إسرائيل) وبالاتفاقيات الموقعة معها وبتصفية المقاومة. لذلك قد يستغرب المواطن الفلسطيني إصرار أبو مازن في مضمون خطابه على أن يعترف أي وزير في هذه الحكومة بـ(إسرائيل)، حتى ولو كان الفصيل الذي ينتمي له هذا الوزير لا يعترف بها. وقد يستغرب المواطن الفلسطيني كيف هاجم أبو مازن قرار حماس عدم الاعتراف بـ(إسرائيل) حين طرحت هدنة معها لمدة عشر أو خمس عشرة سنة، مدعياً أنه لا يمكن ترك القضية كل هذه السنوات. لكن يبدو أن أبو مازن بموقفه هذا كشف سراً عن غير قصد، إذ إنه توصل في لقائه الأخير مع كوندوليزا رايس في أريحا حين زار بوش العاصمة الأردنية إلى اتفاق ملخصه: الانقلاب على حماس، تشكيل حكومة تعترف بـ(إسرائيل)، مفاوضات مباشرة مع حكومة أولمرت تعلن خلالها اتفاقية التوصل إلى حلّ يشمل دولة في رقعة من حدود ١٩٦٧.

٣- انتقد عباس أثناء حديثه المقاومة بشكل عنيف، فهو قائل من أهمية إطلاق الصواريخ، وإذا كان أبو مازن معروفاً أصلاً أنه ضد الانتفاضة والمقاومة، فإن جديد أنه حمل الفلسطينيين مسؤولية فشل تنمية قطاع غزة، مشيراً إلى أن إطلاق الصواريخ من القطاع حال دون مشاريع تنموية كانت ستقدمها اليابان. وهنا تجاهل أبو مازن عمداً أي دور للاحتلال في العدوان على قطاع غزة، محملاً كامل المسؤولية

٤- قال إنه سلم الأجهزة الأمنية لوزير الداخلية، وهذا كذب واضح، فهو ضمّ الأجهزة الأمنية له بمرسوم قبل تشكيل الحكومة، وكل ما فعله أنه جمع وزير الداخلية بقيادة الأجهزة الأمنية بحضوره وطلب منه التواصل مع ضابط عيّنه أبو مازن إذا احتاج لشيء من الأجهزة الأمنية.

٥- ادعى أن حماس هي من أوقف تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والحقيقة أن أبو مازن هو من أجهض هذا المشروع بطلب من القنصل الأمريكي في القدس جاك والاس الذي زار أبو مازن قبل سفره للولايات المتحدة وطلب منه إلغاء فكرة حكومة وحدة مع حماس والا فإنه لن يسمح له بالالتقاء بالرئيس الأمريكي ووزيرة الخارجية.

٦- قال أبو مازن إن هناك من استولى على الأراضي التي قامت عليها المستوطنات في قطاع غزة، ويعلم الجميع أن أبو مازن رفض تشكيل لجنة فلسطينية مشتركة لحل مشاكل انسحاب الاحتلال، ودفع الأجهزة الأمنية التابعة له للاستيلاء على الأراضي، وهي التي نهبتها وتقاسمتها.

٧- قال أبو مازن إن الفصائل الفلسطينية رفضت المشاركة في حكومة وحدة وطنية مع حماس لأنها أي حماس- رفضت اعتبار منظمة التحرير الإطار المرجع الأعلى للسلطة. وهذا كلام غير صحيح لأن من رفض المشاركة كان بسبب تهديدات أمريكية وإسرائيلية وبعضها من السلطة باعتباره إرهابياً سيعامل معاملة حماس إذا شارك في حكومة معها.

٨- قال أبو مازن إنه سمح للحكومة بأن تجرّب حظها، وهذا كذب واضح لأنه رفض نقل السلطة لها، وأصدر مراسيم أعاد فيها الأجهزة الأمنية والإعلام وغيرها للرئاسة، ولم يحضر أي جلسة للحكومة ولم يصطحب معه أي وزير للخارج وصادر صلاحيات وزارة الخارجية، واستغل الحصار للتلاعب بالأموال وأمر الموظفين في الوزارات بعدم التعامل مع الوزراء الجدد.

٩- ادعى أنه سمح بتحويل الأموال لتمرّ من خلاله، لكن هذا الاتفاق حصل مع رئيس الوزراء بشرط وصول الأموال لوزارة المالية. غير أن أبو مازن اختلس في تسعة أشهر ما يزيد عن تسعين مليون دولار من هذه الأموال وقد أكد مساعده رفيق الحسيني ذلك.

١٠- أشار عباس في خطابه إلى أن الحكومة لم تدفع المرتبات منذ تسعة أشهر، وهذا كذب واضح فوزارة المالية سددت ٦٩٪ من مرتبات جميع الموظفين. لكن الحكومة استطاعت أن تحل مشكلة الرواتب ما أعاظ عباس وجماعته وأفقدتهم سلاحاً كانوا يستخدمونه في التحريض.

١١- ادعى أبو مازن أنه لا يعرف ما إذا كان المجلس